إصلاح الأراضى البور فى شمال الدلتا

نموذج عملىّ

أتحدث إليكم الليلة عن عملية إصلاح أرض بور فى شمال الوجه البحرى وخلاصة ما أجريته من عمليات وتطبيقات فى مدة لم تزد عن عشرين شهراً . وأرجو أن يكون ما اتبعته نموذجاً نافعاً لعمليات الإصلاح . وبالطبع ليست كلمتى هذه محاضرة شاملة فى موضوع اصلاح الأراضى بصفة عامة بل هى محددة لمجهودى الشخصى فى مساحة صغيرة .

أما الاصلاح فى مساحات شاسعة فإنى أحيلكم على ما تقوم به مصلحة الأملاك الأميرية فى آلاف الأفدنة وقد توصلت لنتائج باهرة وخلقت من البقاع والبرارى ضياعاً عامرة .

أما بقعة الأرض موضوع محاضرتى فهى التى عرفتها مصلحة الأملاك الأميرية بنمرة ٩ من أطيان كفر الترعة مركز شربين اشتريتها منها بالمزاد بطريق المظاريف المقفلة بتاريخ ٥ أكتوبر سنة ١٩٤٠ باعتبار مساحتها ٢٠٠ ف و٢٣ ط و٢ س تحت الزيادة والعجز بمبلغ اجمالى ٣٣٠٥ جنيه ومنصوص فى شروط بيعها أن تقدم العطاءات بثمن إجمالى عن القطعة وليس بالفدان إذ أن الأطيان مطروحة للبيع بالصفقة وبدون مقاس — بيد أنى فوجئت بعدئذ بإخطار من المصلحة أن مساحتها ٢٣٨ ف و٢٣ ط و٥ س وطولبت بدفع بقية ثمن الفدادين الزيادة وإلا فإن حضرة مدير عام مصلحة الأملاك الأميرية يلغى الصفقة فاضطررت لتسديد المطلوب إذ لم أرد الدخول فى مقاضاة قد يطول أمدها .

وأطيان كفر الترعة والقطعة الأرض التى اشتريتها هى جزء من عشرات آلاف الأفدنة البائرة فى هذه المنطقة بمركز شربين وطريق الوصول إليها كان صعباً ولا تقع

محاضرة حضرة صاحب السعادة فؤاد أباظه باشا بالنادى الزراعى فى مساء الاثنين ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٢ التى افتتح بها موسم المحاضرات

العين على نبات فى محيط هذه الآلاف من الأفدنة ويكاد الإنسان لا يقابل فيها إنساناً أو حيواناً وغير ذلك مما جعل كثيراً من الأصدقاء لا يستحسنونها — واستمرت الإجراءات الرسمية المعروفة حتى تسلمت الأرض فى ١١ يناير سنة ١٩٤١

قبل البدء فى عملية الإصلاح تعين علينا أن نلم ببعض الأمور التى يترتب عليها نوع الاصلاح وهى : أولا — معرفة نوع الأملاح وكميتها . وثانياً — موقع الأرض من مروى الماء ومنفذ الصرف وما يلحق بذلك من أخذ عينات من الأرض وتحليلها ثم معرفة موازنة الأرض وعاليها من منخفضها أى ميزانيتها الشبكية .

فبالنسبة للأملاح تعرفون حضراتكم أن الأملاح الذائبة التى تكون عادة سبب فساد الأرض تكون على نوعين مهمين : أحدهما أملاح كربونات الصودا القلوية — وثانيهما مجموعة أملاح كلورور سلفات الصوديوم والكالسيوم والمغنسيوم والبوتاسيوم . ولكل من الفريقين طرق خاصة للعلاج — فأما الأولى أى كربونات الصودا فعلاجها الجبس الزراعى وقد كان للجمعية الزراعية الملكية شأن كبير فى معالجة آلاف الأفدنة منها بنجاح . وأما الفريق الثانى فعلاجه الغسيل والصرف . وكانت نتائج التحليل فى أرضنا هذه تدل على وجود أملاح الفريق الثانى بكثرة زائدة (من ٥ ٪ إلى ٢٠ ٪ ملح طعام) وهذا الأمر كان منتظراً لأن أملاح كربونات الصودا لا توجد فى مثل هذه الأراضى البائرة التى لم تعالج قبلا بالغسيل والصرف على حد رأى قسم الكيميا بالجمعية الزراعية . ويرى قسم الكيميا أنه قد تطرأ فترة بعد عملية الاصلاح توجد بها بعض كميات من كربونات الصودا بعد أن تكون زالت الكثرة من أملاح الفريق الثانى .

على أنه وإن تكن أملاح كلورور الصوديوم (ملح الطعام) وما شاكلها سريعة الذوبان فى الماء إلا أنها لسوء الحظ ليست كذلك عندما تكون عالقة بالتربة — لأن التربة ليست مكونة من حبيبات صماء توجد حولها الأملاح فحسب إذ لو كان الأمر كذلك لسهلت إزالة الأملاح الذائبة بمجرد غمر الأرض بالماء ولكن الواقع غير ذلك إذ أن حبيبات التربة طينية مركبة وهى تلعب دوراً مع الأملاح سواءاً كان بتفاعلات كيمائية أو بطبيعة الجذب . ولذلك لا تكون إزالة الأملاح بالأمر الهين إلا لو رتبت عمليات الاصلاح ترتيباً فنياً بحيث تساير طبيعة التفاعلات الحادثة وبذلك يمكن اختصار الوقت .

والخلاصة أن طبيعة الأملاح التى وجدت فى هـذه المنطقة يمكن التخلص منها بالغسيل المتقن والصرف . وهنا يجب أن نقف قليلا لأذكر لكم كيف يجب على الانسان أن يدبر أى الطرق التى يحسن اتباعها للتخلص من الأملاح بسهولة . فربما فهم الكثير أن الجواب سهل (وأن التخلص من الأملاح يكون بمجرد الغسيل والصرف وشق المصارف) ولكن أيها السادة هناك أخطاء كثيرة قد تقع فتعوق من سرعة التخلص من الأملاح إلى حد كبير وقد تفاديناها كما يلى :

كثيراً ما توجد كميات كبيرة من الغثير أى التراب الناعم الذى يعرف بالسافى التى يحتوى على نسبة عاليـة من الأملاح . وكان سمك هذه الطبقة فى جزء كبير من أرضنا نحو ٣٠ سنتيمتراً — هذه مسألة يجدر العناية بها .

ولقد حدث أن بدأ بعض مصلحى الأراضى بتسوية الأرض وحرثها قبل كل شىء بمحراث غائر قلاب رغبـة فى التخلص من هذه الطبقة السافية بدفنها فى باطن الأرض . وبذلك أدمج بالأرض آلاف الأطنان من الأملاح التى كان يمكن التخلص منها ظاهرياً . وهذا عبء كبير أخر من عمليات الاصلاح سنين طوالا . وقد كان فى جزء كبير من أطياننا جانب من هذا النوع — وللتخلص من هذه الطبقة السافية طريقتان : إما جرفها من سطح التربة وهذه فى الواقع عملية ضخمة إذ تتطلب قوة الآلات التى لا يتيسر وجودها دائماً . وإما الغسيل السطحى وهو الطريقـة المثلى ويكون ذلك بطلق الماء الجارى بكثرة فيذيب هذا جزءاً كبيراً من أملاح الطبقة السافية . ويجب أن لا يظل الماء وقتاً طويلا فوق الأرض وإلا نفذ إلى باطنها فيشبعه بالملح . بل يجب أن يصرف فى نفس اليوم إلى المصارف المكشوفة الموصلة للمصرف العمومى . وقد يكون تكرار هذه العملية مرتين أو ثلاثاً كفيلا بإزالة طبقة السافى الملحية بعيداً عن الأرض وقد نجحنا فى إزالة هـذه الطبقة بأملاحها الكثيرة أينما وجدت فى الحوش المتسعة أولا .

وعلى طبيعة الأرض وموقعها الجغرافى من الترعة والمصرف وطبيعة الأملاح كما ذكرنا أى من حيث كونها طبقة سافية أو تربة عادية ملحية تترتب عمليات تقسيم الأرض إلى مصارف ومساقى .

إن ما يشير به رجال الاصـلاح عادة عند تبين كثرة الأملاح فى التربة أن يكتفى

بالاصلاح فى قطعة من الأرض فى السنة الأولى وقطعة أخرى فى الثانية وهكذا . . وأن يكتفى فى العام الأول بعمل المصارف الرئيسية . وأن تقسم الأرض إلى أحواض واسعة . وأن تغمر الأرض بالماء غمراً تاماً . بما عليها من مصارف ومراو بقدر ما تتحمل الجسور وهلم جرا . وهذا كله لعدم تحمل مصاريف إنشاء المصارف الفرعية وكلفة صيانتها لأن حالة الأرض لا تسمح بثبات جسور المصارف وكذلك لإجراء عمليات التقصيب والتسوية .

بيد أنا فى عهد السرعة . والوقت من ذهب . وكنت جاعلانصب عينى أن أسير بالاصلاح بسرعة لا هوادة فيها . رغماً عن التضحيات بزيادة الكلفة إلا أنه يعوضها من الناحية الأخرى ارتفاع أثمان المحاصيل ولينتهز الفرصة كل من قدر . فقمت بالاصلاح فى الأرض كلها مرة واحدة وعملت على إزالة طبقة السافى أينما وجدت فى أول الأمر بالغسيل السطحى فى حوش كبيرة كما سبق بيانه وما لبثت طويلا حتى عممت شبكة المصارف الرئيسية والفرعية فى الأجزاء التى أزيل منها السافى وفى الأرض التى لم يكن فيها ساف وإنما كانت تربة ملحية .

ولا بد لمنشىء هذا العمل من التعمير منذ البداية فصاحب المزرعة أو نائبه يجب أن يتوفر له المأوى كما يجب توفر الأيدى العاملة ولذلك أنشأنا أولا منزلا بمثابة استراحة مؤلفاً من ثلاث غرف كبيرة للاقامة ومكتب وما يتبعها من لوازم وسكن للخدم وأعد الأثاث اللازم وتكلف البناء والتأثيث ٢٤٠ جنيهاً كما أوصل بخط تليفونى وقد قضيت فيه أياماً وليالى متقطعة ولها عندى أحسن الذكريات .

أما مساكن العمال فقد رأينا أن تنشأ بالأطيان ثلاث عزب . ولما كان شكل الأرض مستطيلا إذ يبلغ حدها من شرق جهة ترعة رأس الخليج نحو ٥٥٥ متراً بينما يمتد حدها الآخر من الشرق إلى الغرب نحو مصرف رأس الخليج ١٨٠٠ متراً — فقد قسمنا الأطيان إلى ثلاث عزب فى امتدادها من الشرق للغرب على أن تنشأ عزبة فى كل منها وفعلا أتممنا إنشاء عزبتين تتألف كل واحدة من ١٢ بيتاً . ويسرنى أن أذكر أن تكاليف هذه العزب جاءت وفق تقديراتى السابقة . إذ كانت كلفة بناء البيت الواحد ٢٠ جنيهاً . ومسألة التعمير هذه يجب أن تكون الخطوة الأولى فى عملية الاصلاح ويضاف إليها مسألة إيجاد الطرق والمسالك ليتسنى المرور .

أما التقسيم الذى عمل للأرض وهى حوالى ٢٤٠ فداناً تقريباً عبارة عن ٥٥٥ × ١٨٠٠ متراً فقد بدأنا بجعل الأرض ثلاثة أقسام أى : (عزب) رئيسية مساحة كل منها ثمانون فداناً . وقسمنا كل عزبة إلى حوضين مساحة كل منهما ٤٠ فداناً بطول ٦٠٠ متر عرض ٢٨٠ متراً — ثم قسم كل حوض إلى ست حوشات (١٠٠ متر × ٢٨٠ متراً) أى تكون مساحة الحوشة نحو ٦٫٧ فداناً — ثم قسمت الحوشة الواحدة إلى ١١ قسماً (١٠٠ متر × ٢٠ متراً) أى حوالى نصف فدان . وأسميناها شرخة . وحدود هذه القطع والأحواش والشرخ من المراوى والمصارف كما يلى :

بدئ التقسيم بعمل طريق رئيسى عرضه ستة أمتار بحيث يشطر الأرض إلى قسمين مستطيلين وهذا الطريق يمتد من جسر ترعة رأس الخليج الواقعة شرقى الأطيان إلى الغرب حتى يصل إلى جسر مصرف رأس الخليج . وعلى جانبى هذا الطريق أنشأت مرويين تأخذان من ترعة رأس الخليج . كما شققت مصرفين صغيرين بداخل الأرض على امتداد المرويين محاذيين لكل منهما . وتمد المروى المساقى بالماء التى تأخذ منها وتسير مقسمة الحوض إلى ثلاثه أقسام وبذلك تكون المسقى بين حوشتين أى أن المسافة بين المسقى والأخرى ٢٠٠ متر

أما المصارف فيقع مصرف الحكومة الرئيسى فى غرب الأطيان بمنسوب منخفض بحيث يسمح بالصرف على مترين — وقد أنشأت أولا مصرفين رئيسين أحدهما فى شمال الأطيان من الشرق إلى الغرب والآخر فى جنوبها بنفس الاتجاه ويصبان فى مصرف الحكومة كما أنشأت طريقين على جسرى هذين المصرفين . وعمق المصرف ١٧٠ سنتيمتراً من سطح الأرض عند منتهاه وبميل قدره عشرون سنتيمتراً فى كل ألف متر . وأقيم على كل من المصرفين الطوليين مصارف فرعية عمودية عليه تجرى من منتصف الأرض متجهة شمالها وجنوبها . وأنشئ من هذه المصارف الفرعية ربعة فى كل حوض وبذلك تكون الحوشة التى مساحتها ٦٫٧ فداناً محاطة بمروى ومصرف ثانوى . ثم أقيمت الزواريق التى تصب فى المصارف الفرعية مقسمة الحوشة إلى ١١ شرخة بين الواحد والآخر ٢٥ متراً . وعلى ذلك تكون الشرخة وهى أصغر وحدات التقسيم محاطة من جهة واحدة بمسقى ومن ثلاث جهات بمصرف فرعى وزاروقين .

وأما قطاعات المصارف والمساقى فقد وضعت لها تصميما يكفل سرعة الصرف وانتظامه فجعلتها بالأبعاد الآتية :

	فى البداية	فى المنتصف	فى النهاية
١) المصرفان الرئيسيات :			
السطح . . .	٢٣٠ سنتيمتر	٢٧٠ سنتيمتر	٣٠٠ سنتيمتر
القاع . . .	٤٠ »	٥٠ »	٦٠ »
العمق . . .	١٣٠ »	١٥٠ »	١٧٠ »
٢) المصارف الثانوية الفرعية : وعددها ٢٤ مصرفاً باعتبار كل حوض أربعة مصارف			
السطح . . .	١٧٠ سنتيمتر	١٨٥ سنتيمتر	٢٠٠ سنتيمتر
القاع . . .	٣٠ »	٣٠ »	٣٠ »
العمق . . .	١١٠ »	١١٥ »	١٢٠ »
٣) الزواريق : وعددها ٤٦٨ زورقاً			
السطح . . .	١٢٠ سنتيمتر	١٣٥ سنتيمتر	١٥٠ سنتيمتر
القاع . . .	٢٠ »	٢٠ »	٢٠ »
العمق . . .	٨٠ »	٩٠ »	١٠٠ »

٤) المساقى الرئيسيات :

	الأبعاد
السطح . . .	٢٦٠ ملليمتراً
القاع	٦٠ »
العمق	١٠٠ »

٥) المساقى الفرعية : وعددها ١٨ باعتبار ٣ فى كل حوض

	الأبعاد
السطح	١٣٠ ملليمتراً
القاع	٤٠ »
العمق	٥٠ »

وقبل عملية التقسيم عمل على تسوية الأرض تسوية خفيفة ، ولحسن الحظ كان مسطحها قريب المناسيب إلا فى بعض البقاع حيث وجدت كراديد . وقد وجدت من الأنسب تكويم ما يمكن منها فى جانب . أما الكراديد الكبيرة فقد عالجتها عملياً لمفاداة كثرة المصاريف وذلك بالإبقاء عليها ثم التخلص منها رويداً رويداً أثناء عملية الغسيل ، فإن المياه تقضمها تدريجياً من جميع جوانبها وتتضاءل شيئاً فشيئاً مع مضى الزمن .

وبعد إنشاء المصارف كنا نسوى الأرض كلما كان ذلك لازماً ، سواء بالتقصيب أو بالتلويط .

وتوفر الماء هو أهم العوامل فى الإصلاح ، وكلما أمكن تدبيره كان ذلك معوان المصلح لمثل هـــذه الأراضى . فترعة رأس الخليج التى أنشأتها الحكومة لرى هذا الزمام الواسع ، ولم يكد يبـدأ غيرنا بعمليات الإصـلاح ، ما كانت لتسعفنا بالماء لو اتكلنا على الرى بالراحة منها ، ولو اعتمدنا على ذلك فقط ما كان يتيسر لنا رى جزء بسيط من الأطيان . وفى الواقع أن أول المسائل التى تثبط من همم المشتغلين بالإصلاح عدم توفر الماء أو رفعه بتكاليف باهظة . ولكن وقد وضعت نصب عينى أن الوقت من ذهب ، فقد أعددت لهذا الأمر عدته أيضاً فأقمت طلمبة يديرها جرار وطنبوشة كبيرة تديرها ماكينة نقالى بحيث تنفع فى أغراض أخرى . وكانت كل هذه الآلات مستعملة حتى تتمشى مع مستوى الإصلاح فى البداية .

قد يقع الإنسان فى بعض أخطاء أثناء عملية الغسيل ، منها ما أسلفناه بخصوص السافى وإنفاذه لباطن الأرض سواء بالحراثة أو بإذابته وإبقاء الماء طويلا فى أول الأمر كما ذكرنا (صحيفة ١٨) وقد تفادينا ذلك بالطريقة المثلى التى اتبعناها للتخلص من طبقة السافى أينما وجدت بالرى السطحى المستعجل والغسيل . أما فى التربة المالحة فيجب أن يراعى تسهيل عملية الإصلاح بغمر الأرض بالماء ثم جعله ينفذ إلى المصارف بالرشح وصرف الفائض كلما أمكن وموالاة هذه العملية تكراراً — على أن هناك مسألة لا بد من الإشارة إليها وهى ما يحدث عند رى الأرض بكمية قليلة من الماء لا تلبث أن تزول إما بالرشح أو الصرف ثم الانتظار بعد هذه العملية وقتاً طويلا من غير خدمة الأرض أو غمرها فإن ما يحدث فى هذه الفترة صعود الأملاح من باطن الأرض إلى

الطبقة العليا فتزيد من نسبة الأملاح بهذه الطبقة لدرجة أكثر مما كانت عليه وتكون النتيجة فى هذه الحالة عكس المرغوب . والواقع أنه يلزم فى الخطوة الثانية من الإصلاح أن يعمل دائماً على خفض مستوى الماء الأرضى بعمل شبكة منتظمة من المصارف بعمق مناسب ثم غسل الأملاح من أعلى إلى أسفل بالغمر بالماء الكثير وعدم تهيئة الفرصة لصعود الأملاح إلى الطبقة العليا ، وبذلك تصلح الأرض نوعاً لنمو النباتات الأولى فى عملية الإصلاح . وبتوالى الزمن والمحافظة على هذه القاعدة تحلو كتلة من الأرض إلى عمق مناسب لنمو وتشعب جذور أكثر النباتات الحقلية .

إن التحاليل الكيماوية لها قيمتها بلا ريب من حيث إعطاء معلومات كافية يبنى على أساسها نوع الإصلاح وكيفيته ودرجة ما وصلت إليه الأرض من الملاءمة لنمو النبات وغير ذلك ، ولكن لاينتظر أن يدل التحليل على طبيعة كل فدان من المزرعة . إذ من المعلوم أن مدى التغايرات وعدم تجانس نسب وجود الأملاح فى مثل هذه الأراضى واسع جداً بحيث لا يمكن أن تتجانس تربة شرخة واحدة من الأرض (أى نصف فدان) ولذلك يجب أن يقترن التحليل الكيماوى بمشاهدة المزارع أو القائم بعملية الإصلاح نفسه . فإن طول مرانه لمثل هذه العمليات يرشده إلى مدى تقدم عملية إزالة الأملاح من بقعة عن أخرى . وكثيراً ما يظهر التحليل الكيماوى صحة ملاحظاته .

فهناك نوع من الاختبار الزراعى قمت به رغم ما قيل من أن فيه تضحية . وهو تجربة زراعة بعض المحاصيل بتقاوى ليست من الدرجة الأولى وقد قمت به لمعرفة مدى انصلاح الأرض وقد كانت النتيجة مرضية ومشجعة ومعوضة لما بذل من أثمان التقاوى . فنحن تسلمنا الأرض فى يناير سنة ١٩٤١ وأجرينا عمليات التقسيم والتسوية والرى والصرف خلال ستة شهور من فبراير . فزرعت الأرز فى بعض الشرخ والأمشوط والنسيلة فى يوليه سنة ١٩٤١ فبينت لى هذه الزرعة الشرخ التى خف منها الملح والتى لاتزال مالحة . وقد دلتنى ملاحظتى إلى قطعة تبلغ مساحتها ٢٠ فداناً تقدم إصلاحها فانتخبتها فى نوفمبر ١٩٤١ (أى فى السنة الأولى) لزراعتها شعيراً وفى الواقع كانت النتيجة مرضية فى أكثرية الشرخ وفى الأخرى كان نموه متوسطاً وفى القليل منها كان ضعيفاً . وأنتجت هذه العشرون فداناً خمسين إردباً من الشعير

الحب حصدت فى مايو سنة ١٩٤٢ ، وكان لها أكبر الأثر فى تشجيعنا على السير بهذه السرعة فى عمليات الإصلاح ، ولما تمض سنة واحدة على بدء العمل . وقد يسر لنا وجود هذا الشعير إطعام العمال بالأطيان إبان ضائقة التموين الماضية فضلا عن الإيراد .

ولا بد ان تسير عمليات الإصلاح فى المزرعة متناوبة فبينما يعد جزء منها للزرع ويزرع تسير فى الأجزاء الأخرى العمليات المناسبة لها من ملء وتفريغ للماء وحرث بعضها بين الغمرات الواحدة والأخرى وهلم جرا . . وفى يوليه سنة ١٩٤٢ جهزت نحو ثلاثين فداناً لزراعة الأرز وفى مثل هذه الأراضى يفضل زراعة الشتل لأن الشتلات تكون أقوى مقاومة لكميات الأملاح التى لا تزال عالقة بالأرض كما أن فى زراعة الشتل كسباً للوقت الذى يقضى فى عمليات الغسيل وإعداد الأرض للأرز .

هذا ومن أهم عوامل النجاح المراقبة الدقيقة فما حك جلدك مثل ظفرك . وعلى رغم بعد الشقة بين القاهرة وكفر الترعة فيجب أن لا تغفل عين المالك عن تسيير عملياتها ومباشرتها شخصياً وانتخاب الموظف ذى الذمة فى تنفيذ العمليات المتنوعة . وكم أحمد لنفسى زياراتى المتكررة للأطيان وما أنفقته فيها من وقت ومصاريف . واتصالنا بها بالتليفون . وإقامة الطرق الواسعة بها بحيث كان يتسنى المرور بالعربة فى كل جزء وغير ذلك مما قال عنه بعضهم أنه بذخ ، ولكن الفوائد التى نجمت عن ذلك كله كانت عظيمة الأثر فيما وصلنا إليه .

ولا بد من العناية بالعمال كما ذكرنا بإعداد المساكن لهم وانتقائهم أنفسهم بحيث تكون عائلات متضافرة ويسهل لهم سبل الحصول على القوت وإعداده .

وأعطى لحضراتكم فكرة عن تكاليف ما قمت به فى المدة المذكورة :

	جنيه
بناء عزبتين ١٢ بيتاً وتكاليف البيت ٢٠ جنيهاً (خص الفدان الواحد ١ر٠٠) والجملة	٢٤٠
منزل ومفروشاته (استراحة) . . . . . (« « « ١ر٠٠) «	٢٤٠
آلات وأدوات زراعية . . . . . (« « « ١ر٠٠) «	٢٤٠
مصاريف إصلاح . . . . . (« « « ٦ر٠٠) «	١٤٤٠
(ويدخل بها إنشاء المصارف وعمليات الرى وأثمان التقاوى والخدمة)	
مصاريف إدارية . . . . . ٥٠٠ر٠ والجملة	١٢٠

وبالجملة تكلف الفدان تسعة جنيهات ونصف .

وكان برنامجى أن يتم الإصلاح فى خمس سنوات بحيث تكون أرضاً زراعية مزودة بكل اللوازم وتنتج محصولات مناسبة . إلا اننى قد وجدت فرصة لمشترى أراض بجوار أرضى بمركز منيا القمح ولم ترتفع أثمانها إلى المائة فى المائة ، ففكرت فى بيع الأرض إذا وجدت مشترياً لها بما عليها بمبلغ ستين جنيهاً للفدان الواحد وأنه يكون من الخير تحقيق كسب مادى يساعد فى مشترى أراض فى منيا القمح . ولم أتردد فى قبول عرض أقل من ذلك وفعلا بعتها بسعر ستين جنيهاً .

وبما أن ثمن الفدان فى الأصل ١٦٫٥ جنيه ويضاف عليه ٩٫٥ جنيه قيمة التكاليف فيكون المجموع ٢٦ جنيهاً للفدان . وباعتبار أن أثمان الأراضى زادت مائة فى المائة فيكون ثمن الفدان حالياً ٥٢ جنيهاً . وتكون قد حققت مكسباً فعلياً ٦٠ — ٢٦ = ٣٤ جنيهاً فى الفدان و ٨١٦٠ جنيهاً فى ٢٤٠ فدان .

تعمدت ذكر هذه الأرقام لأن الغرض النهائى من العمل الفنى فى الاصلاح هو تحقيق ربح مادى . وهذا ما قمت به فنياً وانتهيت إليه عملياً ومادياً .

هذه أيها السادة نبذة وجيزة عما اتبعته فى إصلاح أرضى التى كانت معروفة بنمرة ٩ من أطيان كفر الترعة المباعة إلىّ من مصلحة الأملاك الأميرية بناحية تفتيش كفر سعد وما قمت به من شهر فبراير سنة ١٩٤١ إلى أغسطس سنة ١٩٤٢ وهو تاريخ بيعها — ورغماً عما نالنى من صفقة البيع من مكسب قدره ثمانية آلاف جنيه ربحاً حلالا إلا أنى أشعر وأيم الحق بفراق شىء عزيز لدى وأرجو أن يواتى صاحبها الجديد النجاح الذى حصلت عليه فى عمليات الاصلاح فقد تركت له أساساً مدعماً أرجو أن يبنى عليه .

وأختتم محاضرتى بشكر جميع من عاونى مثل قسم الكيميا بالجمعية الزراعية الملكية لأخذ عينات التربة وتحليلها وغيرهم .